الفصل الرابع

إستراتجيات التنمية المنطلقة من نظرية التحديث

يمثل هذا الفصل إستكمالا، للفصل السابق الذى حاولنا فيه أن نعرض بصورة مختصرة أهم ما تركز عليه نظرية التحديث، وأهم الإنتقادات التى تعرضت لها هذه النظرية وخرجنا بنتيجة أساسية هى أن البلدان النامية تعاملت مع نصف نظرية، التحديث النصف الذى يتصل بالجانب المادى والتكنولوجى، أى رءوس الأموال والتكنولوجيا. لكن الجانب الأخر الذى يتصل بالأخذ بمقتضيات العقلانية والديمقراطية فقد ظل مستبعدا ومؤجل لحين إستكمال النصف الأول أو ربما كانت الضرورة تقتضى الحفاظ على الثقافة والموروث الحضارى بدلا من إجراء النقاش والجدال معهما. الفكرة هنا التى يحاول الباحث تأكيدها إنه بالرغم من العيوب الكثيرة التى تعانى منها نظرية التحديث إلا إنها لا تخلو من جوانب إيجابية كثيرة، فالتأكيد على تغير القيم والإتجاهات التقليدية والقصد هنا المعوقات التى تحول دون تحقيق التنمية مسألة إيجابية تتصل بضرورة الأخذ بالعقلانية والديمقراطية تلك التى تأكدت من خلال إيديولوجية التنوير التى إستكملت ما بدأه "لوثر" فى العقيدة البروتستانتية والتى نجحت (أى إيديولوجية التنوير) فى توجيه ضربات للإيديولوجية اللاهوتية التى إرتبطت بالإقطاع والكنيسة.

وكما أسلفنا القول وهذا من عيوب نظرية التحديث إنها تتعامل مع المجتمع من موقف مثالى لا يتصل بالصراع الإجتماعى بين فئات وشرائح وطبقات إجتماعية كما إنها تخفى الجانب الذى يتصل بالعنف الإستعمارى والعلاقات التجارية غير المتكافئة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ودورهما فى تحقيق التراكم الرأسمالى.

نحاول فى هذا الفصل أن نتعرض للصيغ التطبيقية لنظرية التحديث أى صيغ التنمية التى تحققت بالإسترشاد بنظرية التحديث فكما أسلفنا فى الفصل السابق تتمثل صيغة التنمية طبقا لنظرية التحديث فى فكرة أساسية مؤداها أن التنمية تتحقق من خلال الإندماج فى النظام الرأسمالى العالمى، فمن خلال هذا الإندماج تتدفق رءوس الأموال والتكنولوجيا إلى البلدان النامية وبالتدريج ينتقل المجتمع إلى الديمقراطية بوصفها ناتج تبلور الطبقات بعد أن إستكملت مكونات العملية الإنتاجية من خلال التعاون مع النظام الرأسمالى العالمى. والأن نعرض لإستراتجيات التنمية المنطلقة من نظرية التحديث.

أولا: استراتيجية إحلال الواردات:

مصطلح الإستراتجية فى الأساس هو مصطلح عسكرى يعنى فى لغة العسكريين تحديد خطوط التحرك الجوهرية التى يمكن بمقتضاها تحقيق الهجوم الناجح على العدو ودحره وكسب المعركة. إستراتجية التنمية هى تحديد خطوط التحرك الجوهرية التى تكفل نقل المجتمع من عملية التخلف إلى عملية التقدم وفى هذا الخصوص يمكن تشبيه عملية الإنتقال هذه بأنها معركة يخوضها الإقتصاد القومى ضد قوى التخلف والركود التى تمسك بخناقة وتحول دون نموه وتحركه نحو أوضاع أرقى وأفضل ولهذا فهو يحتاج إلى إستراتجية ملائمة لتحقيق هذا الهدف.[١]

فى ضوء هذا التحديد لمصطلح الإستراتجية فإن إستراتجية إحلال الواردات تقوم على تركيز جهود التصنيع فى إنتاج السلع الإستهلاكية التى يعتمد الإقتصاد المتخلف على إستيرادها من الخارج.[٢] هذه الإستراتجية التى إتبعتها معظم البلدان النامية كأسلوب فى التنمية لها جذور فى تاريخ البلد النامى.

ففى كتابة "الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير" يشير "دويدار"[٣] أن إستراتجية إحلال الواردات التى إتبعتها معظم الإقتصاديات العربية والإقتصاديات المتخلفة، ترتبط تاريخيا بتوافر عدد من الشروط الدولية

والمحلية هيأت المناخ اللازم لإتباعها، وقد توافرت هذه الشـــروط بالنســـبة، للبعض كالإقتصاد المصرى فى فترتى الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير حيث أدت الحرب إلى تراخى قبضة الدول المتحاربة فى الإقتصاديات المتخلفة بصورة نسبية أمكن معها، خاصة فى ظل صعوبات التجارة الدولية وقتئذ قيام بعض الصناعات التى تنتج السلع الإستهلاكية التى كان يتم إســـتيرادها أثنـــاء الحرب وقد أدى الكساد إلى نتيجة مماثلة حيث عانت الإقتصاديات المتخلفة من إنخفاض حجم وقيمة صادراتها من المواد الأولية وبالتالى إنخفـــاض قـــدرتها على الإستيراد فكان أن نشأت صناعات لتزويد الســـوق المحليـــة بالمنتجـــات اللازمة التى تعذر إستيرادها وفى كلتا الحـــالتين نشـــأت هـــذه الصـــناعات الإستهلاكية ومستفيدة من توافر القوة العاملة المحلية الرخيصة والمواد الأولية وخاصة الزراعية منها.

وكان طبيعيا مع هذه الظروف أن تعتمد تلك الصناعات على التكنولوجيـــا البسيطة وعلى فنون الإنتاج الكثيفة الإستخدام للعمل وهو ما أدى إلى أن تكون إحتياجاتها من السلع الإنتاجية المستوردة محددة نسبيا "ويرى دويدار" إنه كان من الطبيعى أن تتركز معظم هذه الصناعات فى المدن حيـــث يتـــوافر الحـــد الأدنى من الخدمات الأساسية اللازمة للإنتاج الصناعى ليظـــل الوضـــع فـــى الريف دون تغيير جوهرى".

ونظرا لإستخدام المواد الأولية المحلية ونقـــص المســـتورد مـــن الســـلع الإستهلاكية التى أصبحت تصنع محليا ، خف العبء على ميزان المدفوعات".

إذا نظرنا إلى هذه الخلفية التاريخية لإستراتجية إحلال الواردات نلحـــظ أن نجاح هذه الإستراتجية إرتبط بعناصر إقتصادية محلية (خامـــات. مهـــارات. تكنولوجيا) إلا أن هذا النجاح للإستراتجية فى هذه الظروف التاريخية لا يفهم إلا بوصفه ناتج تصاعد الحركة الوطنية والديمقراطية المعادية للإســـتعمار أى أن نجاح هذه الإستراتجية ناتج إرادة التنمية التى تخلقت فى ذلك الوقت.

الآن نبدأ فى عرض مكونات إستراتجية إحـــلال الـــواردات إذ تقـــوم هـــذه الإستراتجية كما هو واضح من أسمها على تحديد خطوط للتحرك من خلالهـــا تنتقل البلدان النامية من حالة التخلف إلى التنمية وتتمثل هذه الخطوط فى إنتـــاج الواردات فى الداخل أى إنتاج ما كان يستورد من الخارج، فـــإذا تمكـــن البلـــد النامى من هذا الإنتاج أمكنه أن ينتقل من حالة التخلف إلى حالة التنمية لأنه عن طريق هذا الإنتاج ستتوافر العملات الأجنبية التى كانت تستنزف عبر عمليـــات الإستيراد من الخارج وهو الأمر الذى يحدث التوازن فى ميزان المدفوعات.

لذلك وفى ضوء هذه الإستراتجية لا بد وأن ترتكز جهود التصـــنيع علـــى الصناعات التى تقوم بإنتاج السلع الإستهلاكية المستوردة. وتجدر الإشـــارة[٤] هنا إلى ضرورة توفير الحماية الجمركية لمنتجات هذه الصـــناعات بفـــرض الرسوم الجمركية على الواردات المماثلة أو حظر إستيرادها أصـــلاً. وعـــن طبيعة البناء الصناعى لهذه الإستراتجية يرى "دويدار" أن هذه الإستراتجية تبدأ التصنيع من نهاياته أى من الصناعات الإستهلاكية إذ يخلق وجودها ضـــغوطا (أى طلبا أو سوقا) يؤدى إلى بناء الصناعات الوسيطة، الأمـــر التـــى تخلـــق بدورها ضغوطاً بدورها تؤدى الى بناء الصناعات الأساســـية وهكـــذا حتـــى تتشكل القاعدة المادية القادرة على العطاء والإستمرار بالإعتماد على ذاتهـــا. والسؤال الذى يثور الأن.

ما الأثار التى أحدثتها هذه الإستراتجية على البنيـــة الإقتصـــادية والإجتماعيـــة للبلدان النامية؟

كما أسلفنا القول أن المطلوب لإحداث التنمية فى ضوء نظرية التحديث هو تطوير القطاع الحديث الموروث من التوسع الرأسمالى الغربى والوسيلة هـــى إنتاج ماكان يستورد من الخارج ، وقد أوضحت الممارسة فى البلدان الناميـــة التى أخذت بتطبيق هذه الإستراتجية أن مـــوارد المجتمـــع وإســـتثمارها فـــى الصناعات الإستهلاكية التى ترتبط بإشباع نمط إستهلاك القلة القادرة إقتصاديا

وإجتماعيا والتى تقيم فى المدن وهو نمط لا يمكن أن يتسع لكل فئات وطبقات المجتمع فى إستهلاكه لعدم توافر الموارد اللازمة، الشأن الذى عمق من الفوارق الطبقية من ناحية وإتساع نمط الإستهلاك الترفى والكمالى من ناحية أخرى. كما أوضحت الممارسة أن البدء بالصناعات الإستهلاكية لم يخلق طلبا واسعا يؤدى بدوره إلى خلق الصناعات الوسيطة والصناعات الأساسية، فالسوق محدودة تتكون من الأقلية القادرة إقتصاديا وإجتماعيا. لذلك لم تترابط مكونات البنية الصناعية الحديثة داخل بنية الإقتصاد القومى الذى يغلب عليه الطابع التقليدى.[٦] هذا بالاضافة الى ان تشغيل الصناعات الإستهلاكية بالداخل ارتبط بتدفق الواردات من السلع الوسيطة اللازمة لهذه الصناعات (مثل المواد الخام وقطع الغيار وإستخدام الخبرات الأجنبية، فضلاً عن[٧] أن هذا النوع من الصناعات يحتاج إلى معدات باهظة التكاليف تستوعب إستثمارات ضخمة، كما أنه وثيق الصلة بالتطور التكنولوجى السريع، وبما أن البلدان النامية تتميز بندرة رءوس الأموال، فإنها اضطرت إلى عقد الكثير من القروض الخارجية لتدبير تمويل الإستثمارات الضخمة فى هذا الصناعات.

فى كتابة "مشكلات الإقتصاد الدولى المعاصر" يرى "فؤاد مرسى"[٨] أن إستراتيجية إحلال الواردات إنطلقت من فرضية خاطئة فى الأساس، فإشكالية التنمية تتمثل فى الإجابة على تساؤل مفاده "هل قضية التنمية هى قضية تغيير نمط تقسيم العمل الدولى؟ أم تغيير التقسيم الإجتماعى للعمل؟ صحيح إننا نبدأ بقطع علاقات التبادل غير المتكافىء لكن العملية الجوهرية تتم فى أحشاء كل مجتمع، أن العملية الجوهرية هى عملية تغيير نمط التقسيم الإجتماعى للعمل أى إنها عملية التصنيع الثقيل والخفيف التصنيع الآلى الكبير هى عملية العلاقة المتوازنة بين الزراعة والصناعة هى عملية سيادة الإنتاج السلعى، هى عملية المساعدة على تكوين السوق الداخلية فى كل بلد متخلف. عندئذ يصبح بالإمكان إبتداء من تغيير نمط تقسيم العمل الدولى فى الخارج. أما إتخاذ قرار من أعلى بتغيير نمط تقسيم العمل الدولى دون تغيير الهياكل الإقتصادية

والإجتماعية فمعناه إستمرار نمط تقسيم العمل الدولى كما هـو. وأمـا البـدء بتغيير نمط التقسيم الإجتماعى للعمل فمعناه تغيير نمط تقسيم العمـل الـدولى بالضرورة أو على الأقل بالتبعية، وللأسف فلقد أتخذت البلدان المنخلفـة فـى أغلب الأحيان طريق التركيز على تغيير نمط تقسيم العمل الـدولى وإتبعـت ماسمى بإستراتجية إحلال الواردات فلمـا فشـلت راحـت تتبـع مايسـمى بإستراتيجية التصنيع للتصدير وفى كلتا الحالتين كان التركيز واضـحًا علـى البدء بتغيير نمط تقسيم العمل الدولى".

إستراتجية التصنيع للتصدير:

تلافيًا لكل الإنتقادات والعيوب التى تميزت بها إستراتجية إحلال الـواردات التى تم إختزالها فى إنتقاد واحد من قبل مؤيدى هذه الإستراتجية وهو ضـيق السوق المحلية، فإليه ترجع كل العيـوب والإنتقـادات التـى وجهـت إلـى الإستراتيجية، فعدم ترابط مكونات البناء الصناعى(أى الفروع الثلاثة المكونة له: فرع الصناعات الإستهلاكية وفرع الصناعات الوسيطة وفرع الصـناعات الأساسية) يرجع بالدرجة الأولى إلى ضيق السـوق وبالتـالى كـل العيـوب والإنتقادات الأخرى من التبعية المالية والإقتصادية والتكنولوجية الخ. تلافيًـا لكل هذه العيوب والإنتقادات لابد أن ترتكز[٩] جهود التصنيع على إختيار عدد معين من الصناعات الإستهلاكية التى تستهدف فى الأساس السوق الخارجيـة وليس السوق الداخلية.

من هنا[١٠] فإن العنصر الحاكم فى نجاحها هو توافر الطلب الخارجى، ذلك أن تحديد نوع الإنتاج ومواصفاته وحجمه ومعدلات نموه كلها أمـور تتوقـف أولاً وأخيرًا على إتجاهات الطلب الخارجى.

يشير "دويدار"[١١] إلى أن رأس المال المحلى سواء كـان (عـام أو خـاص) لايستطيع بمفرده أن يتبع إستراتيجية إقامة الصناعات بهدف التصدير، ذلـك لأن رأس المال المحلى إذا استطاع أن يحل مشكلة التمويل لايستطيع أن يحل مشـكلة

إقامة (أى بناء) الوحدة الإنتاجية نفسها وإن إستطاع حل هذه المشكلة لا يستطيع حل مشكلة التسويق، هذا بالإضافة إلى الصعوبات فى الحصول على بعض المدخلات الأساسية التى لا تنتج محليًا.

من هنا كان لابد للشركات متعددة الجنسية أن تدخل كطرف لتنفيذ هذه الإستراتيجية، وبالفعل فإن عددًا من البلاد النامية يتبنى الآن ما يسمى بإستراتجية التصنيع من أجل التصدير كبلدان شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة.

والجديد بالذكر أن هذا النمط التصنيعى يروج له من قبل عدد كبير من الإقتصاديين فى المنظمات الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) على أساس أنه النمط الذى يتسنى للبلاد المتخلفة من خلاله التغلب على مشاكل العجز فى موازين المدفوعات ودعم قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية والحصول على التكنولوجيا الحديثة إلخ. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدول الرأسمالية الصناعية لاتمانع فى الوقت الحاضر فى المشاركة فى دعم هذا النوع من التصنيع بل إنها تبدى إستعدادها لكى تتخلى عن بعض الصناعات التحويلية لكى تتخصص فيها البلاد النامية. وهذه الصناعات تتميز بإحتياجاتها إلى عمالة كثيفه، ملوثة للبيئة، تستهلك قدرًا كبيرًا من الطاقة.

فى ضوء هذا العرض الموجز لإستراتجيتى إحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير نثير التساؤل التالى:

هل نجحت الإستراتجيتين فى تحقيق حالة من التماثل بين البلد النامى والبلد الصناعى المتقدم؟ هل نجحت فى تحقيق حالة من التماثل داخل البلد النامى؟ أعنى توحد المجتمع داخل كيان إقتصادى إجتماعى كلى متجانس من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على نحو يتماثل مع تلك الكيانات المطروحة فى النموذج الغربى؟ قبل الإجابة على هذه التساؤلات نناقش فى البدء بعض الأفكار المغلوطة التى إرتبطت بإستراتيجية إحلال الواردات، فقد أستند

تطبيق[١٢] هذه الاستراتيجية فى البلدان النامية ومنها البلدان العربية إلى تدخل الدول فى النشاط الإقتصادى فى إطار ما أصطلح على تسميته بالقطاع العام وأخذت الدولة تقوم بمجموعة من الإجراءات والسياسات للتعجيل بجهود التطور الإقتصادى للمجتمع سواء كان ذلك بإنشاء مؤسسات إقتصادية ومشروعات إنتاجية تابعة للدولة أو بتنظيم نشاط الرأسمالية الوطنية والأجنبية أو تمويل المشروعات الرئيسية الكبرى التى تهم الإقتصاد الوطنى.

إرتبط بتدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى نظرتان: النظرة الأولى مفادها أن المجتمع فى الطريق إلى التطبيق الإشتراكى وهكذا تشكلت النظرية السوفيتية بهذا الخصوص أى النظرية القائلة بالطريق اللارأسمالى المؤدى إلى التطبيق الإشتراكى، ولفهم هذه النظرة بشكل أكثر تفصيلاً نقتبس النص التالى من دراسة "سمير أمين"[١٣] ثلاثون عامًا من نقد النظام السوفيتى ١٩٦٠/١٩٩٠ " إذ يقول: "أن السوفيت أدركوا بعد وفاة ستالين وإنعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ أن حركة التحرر الوطنى فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية هى القوة الرئيسية التى تقوم عائقًا فى سبيل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الرأسمالى العالمى وبالتالى أيضًا أنها القوة الرئيسية فى إخراج الإتحاد السوفيتى من الأنعزال الذى حاول الإستعمار أن يحبسه فيه، فأخذ السوفيتى يتقاربون من الدول الأسيوية والأفريقية التى استعادت إستقلالها حديثًا وبدأت فى مشروع تنمية مستقل ولو أن هذه المحاولة تمت على أيدى حكومات بورجوازية وطنية لكان هذا خير ولاضرر فيه ولكن بالعكس يبدأ الضرر عندما رأى الحكم السوفيتى فائدة فى تبرير هذه السياسة السلمية فى ذاتها بنظرية إنتهازية تقول أن هذه المحاولات البورجوازية فى العالم الثالث هى مرحلة فى البناء الإشتراكى فكانت نظرية "الطريق اللارأسمالى" التى أضافت المزيد من الإبهام والبلبلة وفى نهاية الأمر لعبت دورًا هدامًا، ثم إنفجرت فى منتصف هذه الفترة النزاع السوفيتى الصينى، فكان الطرف الصينى يرفض نظرية الطريق غير الرأسمالى ويبنى رؤيته على فرضية أن

حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث لا تستطيع التوقف عند إنجاز هدفها الأول أى إعادة الإستقلال السياسى بقيادة بورجوازية وطنية، كانت النظرية الصينية تقول أن البورجوازية الوطنية لن تستطيع أن تقيم إقتصادًا وطنيًا مستقلاً حقيقيًا وبالتالى فلابد من كشفها حتى تنضج القوى الشعبية إلى المستوى الذى يسمح لها بقيادة ثورة وطنية ديمقراطية صحيحة يضاف إلى ذلك أن الطرف الصينى كان متفائلاً للغاية فينتظر من الثورة الشعبية المقبلة أن يتحول العالم الثالث إلى منطقة العواصف على هذا الأساس اعتبر الطرف الصينى نظرية الطريق غير الرأسمالى وسيلة تضليل فأتهم إنتهاج الإتحاد السوفيتى لهذه النظرية بأنها دليل على الإنحراف عن مبادىء الإشتراكية ".

أما النظرة الثانية، تتمثل فى تصور مؤداه[١٤] أن تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى يشير إلى ضعف تكوين الرأسمالية المحلية فى البلدان النامية، وهذه النظرة منطلقة أساسًا من الباحثين الماركسيين الذين وجدوا فى البناءات السياسية حديثة النشأة فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط – لاتعدو أن تكون رأسمالية دولة، الشأن الذى يعنى أن الدولة هى الفاعل الرئيسى للتنمية يقوم بتوفير رأس المال من خلال القروض الأجنبية والضرائب المحلية وتوجه علمية التخطيط الإقتصادى. ومن ثم يصبح فى وسع أولئك الذين يشغلون مواقع القوة البيروقراطية والسياسية ويديرون جهاز الدولة أن يجمعوا الثروة من خلال سيطرتهم على أو إقترابهم من مصادر رأس المال المتاح للتنمية. هذا وتعتبر رأسمالية الدولة فيما يرى بعض الماركسيين مثل (مافجى) هى الوسيلة الأساسية التى يمكن لمجتمعات العالم الثالث أن تعول عليها للتخلص مما تعانية من تخلف، وتلك وجهة نظر تعتمد إلى حد ما على أفكار (وارن) حول إمكانات التطور الرأسمالى فى العالم الثالث.

واضح هنا أن إستراتجية إحلال الواردات تلك التى أعتمدت على الدولة وتدخلها فى النشاط الإقتصادى إرتبطت بتحديد الطابع الإجتماعى للنظام الإقتصادى السياسيى، فإذا كان تمويل هذه الإستراتجية من ناحية تدفقات

رءوس الأموال والتكنولوجيا من الإتحاد السوفيتى كان ذلك معناه أن النظام يتخذ الطابع الإشتراكى أو هو فى الطريق إلى إتخاذ هذا الطابع، والجدير بالذكر أن الكثير من الماركسيين إعتقدوا فى هذا التصور وأخذوا يرتبطون بالنظام بوصفه يمهد الطريق للبناء الإشتراكى. وإذا كان تمويل الإستراتيجية من الدول الغربية وفى القلب منها الولايات المتحدة الأمريكية كان معنى ذلك أن النظام يتخذ الطابع الرأسمالى وفى رأى طرف من الباحثين الماركسيين كما أسلفنا القول أن الطابع الإقتصادى الإجتماعى للنظام هو رأسمالية الدولة والملاحظ أن الطابع السياسيى للنظام فى معظم البلدان النامية هو النظام الشمولى أو التسلطى والغير ديمقراطى.

وعند هذه النقطة من المفيد أن نتوقف قليلاً عند الطابع الغير ديمقراطى الذى تميزت به البلدان النامية عند تطبيقها لإستراتيجية إحلال الواردات، فطبقاً لنظرية التحديث، المفترض أن تتحقق الديمقراطية كناتج تبلور العملية الإنتاجية والطبقات الإجتماعية لكن كما يرى "سمير أمين"[١٥] إنه قد "ساد هذا التفاؤل فى عقدى الخمسينات والستينات فى أمريكا اللاتينية، أى الإعتقاد بأن التصنيع فى إطار رأسمالى مندمج فى النظام العالمى من شأنه أن يؤدى إلى دمقرطة المجتمع أى بعبارة أخرى إن النظم الديكتاتورية لم تعد أن تكون بقايا للماضى السابق على الرأسمالية كما كان يقال لكن التطورات أثبتت عدم صحة هذه الأطروحة، فالتصنيع والتحديث اللذان نموا فى هذا الإطار للمشروع البرجوازى لم يؤديا إلى دمقرطة النظم بل إلى تحديث الديكتاتورية فيها فحلت نظم ديكتاتورية شبه فاشستيه ذات فعالية خطيرة محل النظم الأبوية القديمة، هذا أمر طبيعى لأن التنمية الرأسمالية فى المحيط لابد أن تزيد من التفاوت الإجتماعى فلا تخفف من حدته". ويجوز نفس القول على النظم التى إرتبطت بالسوفييت... أعنى بالتحديد إتخاذ الشمولية السياسية كإطار تعمل من خلاله إستراتيجية إحلال الواردات، إلا أن سمير أمين يرى فى النظم التى إرتبطت بالسوفييت أن قادتها أمنوا "بإمكان طريق ثالث للتنمية لا هو رأسمالى ولا هو

إشتراكى على نمط الإتحاد السوفييتى والصين فكان رفضهم للماركسية نابعًا من تأملات مختلفة فكان بعضهم يرى فى الماركسية ناتج الثقافة الأوربية التى اعتبروها لاتتلائم مع الخصوصية الحضارية الناتجة عن الدين الإسلامى أو الهندوكى أو خصوصيات الحضارة الزنجية، هذا بالإضافة إلى الخوف من هيمنة الإتحاد السوفيتى، كما يرجع رفض الماركسية من قبل هؤلاء الزعماء إلى جاذبية النمط الغربى للإنتاج والإستهلاك إذ لايزال هذا النمط يجذب الكثير بالقياس إلى الأنماط السوفيتية والصينية ".

فى ضوء هذا العرض يتبين إلى أى مدى أرتبطت إستراتيجية إحلال الواردات بإشكالية تحديد الطابع الإجتماعى للنظام الإقتصادى والسياسى الذى أنبثق عنها، فكما أسلفنا القول هناك نظرتان لمعالجة هذه الإشكالية الأولى نظرية الطريق اللارأسمالى التى روج لها السوفيت، والثانية مقولة رأسمالية الدولة التى روج لها بعض الماركسيين. وفى تقدير الباحث[١٦] ليست كل نظرة منهما سليمه، فالخطأ الأساسى لنظرية الطريق اللارأسمالى هو الإعتقاد بأن الرأسمالية تبنى أو تقوم بتشييد الاشتراكية أما النظرة الثانية وهى القائلة بمقولة رأسمالية الدولة، فالخطأ الأساسى فى هذه النظرية يتمثل فى الخلط بين الطبقة والمجلس التنفيذى لإدارة مصالح الطبقة فمايسمى برأسمالية الدولة هى مجموعة من العناصر التى تشكل فى ذاتها مجلس إدارة الطبقة المتملكة لوسائل الإنتاج ولا يمكن بالتالى أن نطلق صفة الطبقة على هذه العناصر، هذا بالإضافة إلى أنهم غير مالكين لوسائل الإنتاج وإن كان لهم حق الإشراف والإدارة والتخطيط. وفى تقدير الباحث تتمثل الطبيعة الإجتماعية والسياسية للنظام الذى أرتبط بتدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى فى الإرتباط العضوى بين مصالح الرأسمالية التجارية والشمولية السياسية وقد أسس الباحث هذا التصور من خلال دراسته للتجربة المصرية فى الفترة الناصرية، إذ إنطلقت هذه التجربة من إستراتيجية إحلال الواردات وقد وجد الباحث أن مجمل الممارسات الإقتصادية والسياسية كانت تمثل مصالح الجزء التجارى من

الطبقة الرأسمالية، فإذا نظرنا إلى البنية الصناعية والمتمثلة بشكل أساسى فى القطاع العام، نلحظ غلبة الطابع الاستهلاكى الذى يعكس بدوره سيطرة النزعه التجارية التى تستهدف الحصول على هامش ربح مقتسم بين القوى المحلية والقوى الدولية التى تقوم بإنتاج المراحل الأولى للسلعة من الخارج ثم القيام بتجميعها فى الداخل، معنى هذا عدم القدرة على السيطرة على العملية الإنتاجية بالداخل أى توفير مجمل المكونات التى تلزم عملية إنتاج السلعة وفى ظل هذا الإطار الإنتاجى نشأت جماعات إستطاعت أن تستأثر بنصيب من الفائض عبر الوسائل غير المشروعة من خلال صفقات شراء العناصر التكنولوجية ومن خلال إقتطاع هوامش الأرباح وإحتسابها ضمن تكاليف الإنتاج، ومن خلال تحميل القطاع العام ما يفوق طاقته على التشغيل (أى تشغيل العمالة) ومن خلال العلاقات المشبوهة بالقطاع الخاص إلى غير ذلك من جوانب الإنحراف التى تمت فى ظل إطار من الشمولية السياسية.

obeikandl.com

الهوامش

١- رمزى زكى، ملاحظات حول إستراتيجية التنمية فى البلـدان المتخلفـة، فكـر للدراسات والأبحاث، العدد ١٠، ١٩٨٦.

٢- محمد دويدار، الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، الناشر دار الجامعات المصرية.

٣- محمد دويدار، نفس المرجع.

٤- رمزى زكى، ملاحظات حول إستراتيجية التنمية، مرجع سابق.

٥- محمد دويدار، الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطور، مرجع سابق.

٦- رمزى زكى، ملاحظات حول إستراتجية التنمية، مرجع سابق.

٧- أسماعيل صبرى عبدالله، نحو نظام إقتصادى عالمى جديد، مرجع سابق.

٨- فؤاد مرسى، مشكلات الإقتصاد الدولى المعاصر، كتب المالية والإقتصاد.

٩- رمزى زكى، ملاحظات حول إستراتجية التنمية، مرجع سابق.

١٠- رمزى زكى، نفس المرجع السابق.

(*) وجد "سامرز " أن نقل الصناعات الملوثه إلى العالم الثالث: الـزرنيخ – الزنـك المكرر– صهر المعادن والفولاذ والأدوية الزراعية المقاومة للطفيليات. وجد (أى سامرز) أن هناك فائدة إقتصادية من نقل هذه الصناعات فإذا كانت البلدان الناميـة تدفع أجورًا زهيدة لموظفيها وعمالها فإن تكاليف حماية البيئة والمحيط تصبح أيضًا متدنية " من كتاب توماس كوثرور، ميشال هوسون، على أبواب القـرن الواحـد والعشرين، أين أصبح العالم الثالث، تعريب نخلة قريط الدار الجماهيريـة للنشـر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ٥٠.

١١- محمد دويدار، مرجع سابق.

١٢- اندرويستر مدخل إلى علم إجتماع التنمية، مرج سابق.

١٣- سمير أمين، ثلاثون عامًا من نقد النظام السوفيتى ١٩٦٠-١٩٩٠، قضايا فكرية، سبعون عامًا على الحركة الشيوعية المصرية، رؤية تحليلية نقدية، الكتاب الحادى والثانى عشر، يوليه ١٩٩٢.

١٤- اندروستر، مدخل إلى علم إجتماع التنمية، مرجع سابق.

١٥- سمير أمين، بعض قضايا للمستقبل، تأملات حول تحويل العالم المعاصر، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٤٨.

١٦- خالد مصطفى محمد، محددات الوعى الإجتماعى فى قطاع الصناعات الصغيرة، دراسة لبعض الصناعات، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم علم الإجتماع، جامعة عين شمس، الفصل الخاص بعرض التجربة الناصرية.

openkandl.com